تعيين القضاة في التاريخ الإسلامي

د. حسين نصار

من طرائف التفكير الإسلامي أنه تناول كل الجوانب التي تتصل بتعيين القضاة، سواء ما كان فيها عملياً وما كان نظرياً، فقد كان تعيين القضاة أحد الفروض التي قضت بها الشريعة.

وذهب المفكرون المسلمون إلى أن الأصل في الخليفة أن يكون هو القاضي أيضا. فإذا ما شغلته شئون الحكم عن شئون القضاء أوكل غيره به، أو فوض أمير الإقليم الذي ينوب عنه في حكمه باختيار من يضطلع بأعباء القضاء. ولو خلا أحد البلاد من القضاة، فنصب أهله على أنفسهم قاضياً، كان هذا التنصيب باطلاً، إذا كان هذا البلد يتبع أحد الأئمة الحاكمين. فإن خلا العصر من إمام، وتعذر على أهل البلد الاحتكام إلى قاض